

اقتصاد

مكاشفة غير مسبوقة حول النفط؛

لا ناقله نفط منذ ٦ أشهر والفاطورة الشهرية لتأمين المشتقات ٢٠٠ مليون دولار

إبرام عقود مع موردين لتأمين المشتقات بداية العام لكنها تعثرت لأسباب لوجستية

الوطن

بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٩، أصدرت الخزنة الأميركية آخر العقود على سورية والمتعلقة بقطاع النفط، طالبت العقود حتى أرقام السفن وتنازلت بالتفصيل أرقام كل السفن التي قدمت إلى سورية منذ عام ٢٠١٦ حتى هذا اليوم، حتى إنها تطرقت إلى الحيل التي تقوم بها الحكومة من أجل إيصال النفط إلى سورية، بهدف إعاقته وصول النفط إلى سورية.

تحتاج سورية بوضعها الحالي يومياً إلى ما لا يقل عن (٤.٥) ملايين لتر من البنزين وإلى (٦) ملايين لتر من المازوت، و(٧٠٠) طن من الفيول و(١٢٠٠) طن من الغاز، أي إن الحكومة تحتاج إلى فاتورة مالية يومية تُقَدَّر بـ (٤) مليارات ليرة سورية، ما يعادل (٨) ملايين دولار أميركي، لتصلح الفاتورة الشهرية التي تحتاجها الحكومة (٢٠٠) مليون دولار أميركي.

دول الإنتاج النفطي من المناطق المحررة فيعادل بالكامل ٢٤ ألف برميل، في حين تحتاج البلد يومياً إلى ١٣٦ ألف برميل، أي إن ما تستطيع وزارة النفط تأمينه لا يتعدى نسبة ٢٤٪ فقط من الاحتياجات الفعلية، وبالتالي نحن بحاجة إلى توريدات، وهنا تحديداً، جاءت أزمة توقف الخط الائتماني الإيراني الذي كان الرافد الأساسي في هذا الإطار.

توقف التوريدات

توقف الخط الائتماني الإيراني بتاريخ



مالية شهرية هي ٢٠٠ مليون دولار أميركي، فهذا يشكل تحدياً كبيراً بالفعل، وكان لابد من اجترار الحلول، ومن أحد الحلول، نجأت الحكومة إلى الموردين فاجتمعت بهم بداية عام ٢٠١٩ وطلبت منهم إبرام عقود وتأمين المشتقات النفطية بالكامل وتم إبرام العقود، لكن هذه العقود تعثرت لأسباب المتفرقة بالإجراءات اللوجستية، وهنا كان الحديث عن عودة السفن التي تنقل مشتقات نفطية إلى سورية من ضمنها قناة السويس والمياه الإقليمية، وهناك سفن تم منحها من الدخول إلى سورية بعد أن وصلت إلى

مالية شهرية هي ٢٠٠ مليون دولار أميركي، فهذا يشكل تحدياً كبيراً بالفعل، وكان لابد من اجترار الحلول، ومن أحد الحلول، نجأت الحكومة إلى الموردين فاجتمعت بهم بداية عام ٢٠١٩ وطلبت منهم إبرام عقود وتأمين المشتقات النفطية بالكامل وتم إبرام العقود، لكن هذه العقود تعثرت لأسباب المتفرقة بالإجراءات اللوجستية، وهنا كان الحديث عن عودة السفن التي تنقل مشتقات نفطية إلى سورية من ضمنها قناة السويس والمياه الإقليمية، وهناك سفن تم منحها من الدخول إلى سورية بعد أن وصلت إلى

مالية شهرية هي ٢٠٠ مليون دولار أميركي، فهذا يشكل تحدياً كبيراً بالفعل، وكان لابد من اجترار الحلول، ومن أحد الحلول، نجأت الحكومة إلى الموردين فاجتمعت بهم بداية عام ٢٠١٩ وطلبت منهم إبرام عقود وتأمين المشتقات النفطية بالكامل وتم إبرام العقود، لكن هذه العقود تعثرت لأسباب المتفرقة بالإجراءات اللوجستية، وهنا كان الحديث عن عودة السفن التي تنقل مشتقات نفطية إلى سورية من ضمنها قناة السويس والمياه الإقليمية، وهناك سفن تم منحها من الدخول إلى سورية بعد أن وصلت إلى

مالية شهرية هي ٢٠٠ مليون دولار أميركي، فهذا يشكل تحدياً كبيراً بالفعل، وكان لابد من اجترار الحلول، ومن أحد الحلول، نجأت الحكومة إلى الموردين فاجتمعت بهم بداية عام ٢٠١٩ وطلبت منهم إبرام عقود وتأمين المشتقات النفطية بالكامل وتم إبرام العقود، لكن هذه العقود تعثرت لأسباب المتفرقة بالإجراءات اللوجستية، وهنا كان الحديث عن عودة السفن التي تنقل مشتقات نفطية إلى سورية من ضمنها قناة السويس والمياه الإقليمية، وهناك سفن تم منحها من الدخول إلى سورية بعد أن وصلت إلى

< سفن تم منحها من الدخول

إلى سورية بعد أن وصلت

إلى المياه الإقليمية

< التدخل الأميركي

المباشر أعاق أكثر من

عقد توريد

حول

وفي الحلول الأخرى، لجأت وزارة النفط إلى إبرام أنواع من العقود البرية والبحرية والجوية، لكن التعثر كان سيد الموقف، فالحديث عن العقود مع الأرمن بعد افتتاح المعابر وأنه لم يكن بسبب التدخل الأميركي المباشر الذي أعاق أكثر من عقد، والحديث عن العراق له خصوصيته في هذا الإطار، العراق الذي ليس هو عراق الأوس الذي يذكرنا التاريخ بأنه كان يتلازم مع سورية بقيام اتحاد اقتصادي، عراق اليوم عراق معاقب ومحاصر، فعندما يتم الحديث عن ١٠٠ صهرنج قادمة

وفي الحلول الأخرى، لجأت وزارة النفط إلى إبرام أنواع من العقود البرية والبحرية والجوية، لكن التعثر كان سيد الموقف، فالحديث عن العقود مع الأرمن بعد افتتاح المعابر وأنه لم يكن بسبب التدخل الأميركي المباشر الذي أعاق أكثر من عقد، والحديث عن العراق له خصوصيته في هذا الإطار، العراق الذي ليس هو عراق الأوس الذي يذكرنا التاريخ بأنه كان يتلازم مع سورية بقيام اتحاد اقتصادي، عراق اليوم عراق معاقب ومحاصر، فعندما يتم الحديث عن ١٠٠ صهرنج قادمة

إغلاق كازيتين

بريف دمشق لتقاضي أسعار زائدة

| فادي بك الشريف

صرّح مصدر في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمحافظة ريف دمشق لـ«الوطن»، بأن عدداً من الكازيات الخاصة دخلت على خط استغلال وضع البنزين والفروفي الحالية بتقاضي أسعار زائدة والتلاعب على المواطنين، منوهاً بوجود شكاوى واردة إلى المديرية حول قيام عدد من المحطات بتقاضي أسعار زائدة أو الامتناع عن بيع المادة خلال الفترة القليلة الماضية، رغم وجود كميات من المادة، وبين المصدر أن عناصر المديرية نظمت نحو ١٠ ضبوطات عش

«النفط» تتلقى أسئلة «الوطن» من دون أن تجيب عليها

المتوفرة، لكنه يباع هناك بسعر أقل بنحو ٢٠٪. هذا وتعتذر من القراء لعدم عرض إجابات وأقية من المديرين أصحاب الشأن المباشرين في وزارة النفط وخاصة في شركة «محرقات» كونهم يرفضون التصريح إلا عن طريق المكتب الصحفي في الوزارة، وهذا ما قامت به «الوطن»، إذ أرسلت أمس الأول مجموعة أسئلة، ولإجابة عنها، أو توجيه من يدي بتصريحات شفوية من المسؤولين في الوزارة بشأنها، وذلك عبر الفاكس، إلى مدير المكتب الصحفي، بعد أن تم الاتصال به والاتفاق على هذه الصيغة، إلا أنه لم يجب على اتصالات عدد من المحررين، كما أنه لم يرد على الرسالة النصية التي أرسلته له عبر «الموبايل» للسؤال عن الإجابات، من دون أن تعرف أين أصبح موضوع التصريحات، والتي تحتاج إلى سرعة لوضع المواطن في صورة الواقع، ونقل وجهة النظر الرسمية المطة بوزارة النفط.



تهريب البنزين وبيعاً بسعر يتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة سورية للتر الواحد دون إمكانية التأكد من جودته. ويوم أمس تم افتتاح محطة بنزين في منطقة ٦٦ خلف المزة في دمشق للبيع الحردبون البطاقة الذكية، وبسعر ٦٠٠ ليرة للتر الواحد، ولوخط وجود إقبال كبير عليها، حيث وبسرعة قياسية اصطف طابور من السيارات ومنها سيارات «تكسي»، وسيارات نقل صغيرة، ما يعني أن هناك عدداً كبير من المواطنين مستعدين لدفع أي ثمن للخروج من أزمة البنزين، وطرح عدد من المواطنين أسئلة تجاه تعرفه التكسي الذي ذهب لتعبئة سيارته بهذا السعر وكيف يمكن أن يتعكس ذلك على أجرة نقله!

ومن المتوقع أن يتم افتتاح محطتين إضافيتين بالسعر الحر، وهو بنزين تم استيراده من لبنان حسب المعلومات

أصحاب السيارات ولجؤون إلى بيع مخصصاتهم في السوق السوداء التي يحصلون عليها عبر البطاقة الذكية، بأسعار مضاعفة. وبالعودة والتأكيد على المصدر عن مصدر الصهرنج الذي تم ضبطه بعد تغيير وجهته، وهل من إمكانية وجود اتفاق بين السائق وصاحب محطة الوقود لتفريغ الحموله أو جزء منها بكان غير المحطة، بهدف بيع تلك الكميات في السوق السوداء، فقد شدّد المصدر نفيه إمكانية حصول ذلك نظراً للضبط والمراقبة الشديدين من شركة محرقات عبر الإنترنت والبطاقة الذكية؟ ويبقى السؤال من دون إجابة مقنعة، فكيف غير الصهرنج وجهته المحدة؟ وماذا؟ فهل كان السائق في وارد القيام بـ«كذبورة» مثلاً؟

يشار إلى أنه يتوافر بانعو «البنزين» بكثافة ما بين حمص وطرطوس بجوار الحدود اللبنانية حيث يتم

عبد الهادي شباط- رامي محفوظ

علمت «الوطن» من مسؤول في الضباطة الجمركية أنه تم ضبط صهرنج تابع لشركة «محرقات» محمل بمادة المازوت، متجه نحو مقصد غير محدد له من الشركة، في ريف دمشق، الأمر الذي وصفه المسؤول بمحاولة لتهرب المادة، كاشفاً عن تسليم الحموله لشركة «محرقات»، بعد ضبط الصهرنج منذ يومين. تقودنا هذه القضية، ربما: إلى إحدى قنوات تزويد السوق السوداء بالمشتقات النفطية من بنزين ومازوت، وخاصة أنها تعثرت مؤخراً، ووصل سعر لتر البنزين إلى ألف ليرة سورية، على حين يباع لتر المازوت بأكثر من ٤٥٠ ليرة، وللتأكد من الموضوع توصلت «الوطن» مع مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية، وقد نفى إمكانية أن يكون تغيير مسار الصهرنج لبيع حمولته في السوق السوداء، مبيناً عدم إمكانية ذلك، لأن الكميات مضبوطة عبر البطاقة الذكية ومراقبة عن طريق الإنترنت من الشركة، فلا يمكن أن تصب بالنهاية إلى محطة الوقود مقصد حركة الصهرنج.

هذا الأمر دفع إلى السؤال عن مصدر كميات البنزين المتوفرة في السوق السوداء، ما دام التوزيع مضبوطاً ومرافقاً، لبيان المصدر وجود عدة طرق لتزويد السوق السوداء، منها لجوء بعض أصحاب محطات الوقود للتلاعب بالكيل، حيث يتم اللجوء إلى تعبئة كميات أقل من المخصصة لكل سيارة، كتعبئة ١٧ إلى ١٨ لتراً بدلاً من ٢٠ لتراً للسيارة، بعد التلاعب بالعدادات. لتظهر لزبون أن الكمية التي حصل عليها مطابقة لمخصصاته، ثم يتم بيع الوفر الذي حققته المحطة في السوق السوداء، لافتاً إلى أن هذا الأمر منوط بدوريات التعمين، التي يجب أن تمارس دورها بشكل كامل في محطات الوقود.

ومن مصادر تزويد السوق السوداء بالمشتقات، أيضاً بين المصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» أن بعض

١٥٠ ليرة تكلفة

نقل لتر بنزين الأوتكان ٩٥!

| قصي أحمد المحمد

يتساءل الشارع السوري عن كيفية تأمين بنزين أوتكان ٩٥ لمحطتين بدمشق، من الأوس، وبيع السعر بـ ٦٠٠ ليرة سورية، بما يزيد عن سعره في لبنان بأكثر من ٢٥ بالمئة. «الوطن» حملت هذه التساؤلات إلى مسؤول حكومي (طلب عدم ذكر اسمه) مطلع على شؤون النفط، لبيان أنه يتم استيراد البنزين أوتكان ٩٥ يومياً عن طريق البر، من لبنان من دون أن يكون له تأثير على الكميات التي تستورد بشكل مستمر للبنزين العادي عبر البر، بمعنى أن استيراد الأوتكان ٩٥ ليس على حساب البنزين العادي، مؤكداً أن هذا الموضوع متابع على مدار الساعة من الحكومة. وأوضح أن تأمين البنزين أوتكان ٩٥ تقوم به الحكومة عن طريق القطاع الخاص، بسعر نحو ٤٥٠ ليرة للتر الواحد، إلا أن تكاليف نقله برأ إلى دمشق ترع تكلفة للتر ٦٠٠ ليرة سورية، أي إن تكلفة نقل اللتر الواحد وصل إلى محطة الوقود نحو ١٥٠ ليرة سورية. ولفت إلى أن لجوء الحكومة لتأمين البنزين أوتكان ٩٥ كان لتلبية جزء من الطلب على المادة، علماً بأن ما يتم تأمينه برأ من البنزين العادي غير كاف لتلبية الطلب. وأبدى المسؤول نقاؤه خلال الأيام القادمة، لجهة حدوث انقراجات في تأمين المشتقات، عبر إجراءات قيد البحث والتطبيق من الحكومة حالياً.

أزمة البنزين تتفاقم بحمص

| نبال إبراهيم

عبر الحدود السورية من الأراضي اللبنانية. وبحسب ما أفادت بعض المصادر الخاصة بـ«الوطن»: هناك من يقوم على استثمار أزمة البنزين بالمحافظة وتوظيفها لمكاسبه ومصالحه الشخصية من خلال قيام البعض من أصحاب السيارات بتعبئة مخصصاتهم من المادة بعد انتظار لمدة تتراوح ما بين ٤ و٥ ساعات على محطة الوقود وإقحامهم بعدها على سحب البنزين من سياراتهم وبيعها في السوق السوداء بفوارق تتجاوز مبالغ من العمل عليها وتوفير جهدهم وزيادة كسبهم بهذه الطريقة مستغلين ظروف الأزمة لمصلحتهم. من جهة أكد مدير شركة سادوك حمص يونس حيدر رمضان لـ«الوطن»: تخفيض عدد الطلبات المخصصة لمحافظة حمص من مادة البنزين إلى سبعة طلبات فقط، أي بنسبة بلغت ٦٠ بالمئة وبما يعادل ١٥٤ ألف لتر فقط قياساً بعدد الطلبات التي كانت مخصصة للمحافظة في أول الشهر الجاري والتي كانت تبلغ ١٩ طلباً، والتي انخفضت بعد ٣ أيام حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى ١٥ طلباً.

أزمة البنزين تتفاقم بحمص

| نبال إبراهيم

تتفاقم أزمة مادة البنزين يوماً بعد يوم في محافظة حمص وتزايد حالة الاختناقات والإزاحمات في محطات الوقود التي تتوفر فيها المادة بشكل متسارع، مع العلم أن هذه الحالة لم تكن موجودة حتى يوم الجمعة ٤ و٥ ساعات على محطة الوقود وإقحامهم بعدها على سحب البنزين من سياراتهم وبيعها في السوق السوداء بفوارق تتجاوز مبالغ من العمل عليها وتوفير جهدهم وزيادة كسبهم بهذه الطريقة مستغلين ظروف الأزمة لمصلحتهم. من جهة أكد مدير شركة سادوك حمص يونس حيدر رمضان لـ«الوطن»: تخفيض عدد الطلبات المخصصة لمحافظة حمص من مادة البنزين إلى سبعة طلبات فقط، أي بنسبة بلغت ٦٠ بالمئة وبما يعادل ١٥٤ ألف لتر فقط قياساً بعدد الطلبات التي كانت مخصصة للمحافظة في أول الشهر الجاري والتي كانت تبلغ ١٩ طلباً، والتي انخفضت بعد ٣ أيام حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى ١٥ طلباً.

ما يجري في السوق السوداء بعيد عن عيون الرقابة

«التموين»: البنزين في السوق السوداء من أصحاب التكاسي!

| علي محمود سليمان

مشيراً إلى أن أغلب المخالفات التي يتم تنظيمها في محطات الوقود تتعلق بتقاضي أجرة زائدة عن النصف المستحق لكمية العشرين لتر، حيث تمناها ٤٥٠٠ ليرة سورية فيقوم الموظف بتقاضي مبلغ خمسة آلاف كعشال، بالإضافة لمخالفات النقص بالكيل، وما يجري في السوق السوداء يكون بعيداً عن أعين الرقابة. ونوه بأن المعلومات الواردة حول السوق السوداء للبنزين بأن الكميات محدودة جداً، بالإضافة إلى سيارات قادمة من لبنان تباع كميات من البنزين وهي ما تزال ضمن حالات قليلة، وقد تلقى دوريات التعمين إبلاغاً بإحدى هذه الحالات وتمت متابعتها، لافتاً إلى أن العقود المفروضة على المخالفين في دوريات القسوى، مع مراعاة عدم إغلاق محطة الوقود المخالفة لأنها ستكون عقوبة للمواطن أكثر منها عقوبة لصاحب المحطة، ولذلك يتم فرض الغرامات المالية الكبيرة بالإضافة إلى الإحالة لوجود القضاء وصولاً لعقوبة المخالفات الاتجار بمادة مدعومة من قبل الدولة وهي من المخالفات الجسيمة. وأكد الخطيب أن هناك استنفاً دائماً ويومياً لدوريات

مشيراً إلى أن أغلب المخالفات التي يتم تنظيمها في محطات الوقود تتعلق بتقاضي أجرة زائدة عن النصف المستحق لكمية العشرين لتر، حيث تمناها ٤٥٠٠ ليرة سورية فيقوم الموظف بتقاضي مبلغ خمسة آلاف كعشال، بالإضافة لمخالفات النقص بالكيل، وما يجري في السوق السوداء يكون بعيداً عن أعين الرقابة. ونوه بأن المعلومات الواردة حول السوق السوداء للبنزين بأن الكميات محدودة جداً، بالإضافة إلى سيارات قادمة من لبنان تباع كميات من البنزين وهي ما تزال ضمن حالات قليلة، وقد تلقى دوريات التعمين إبلاغاً بإحدى هذه الحالات وتمت متابعتها، لافتاً إلى أن العقود المفروضة على المخالفين في دوريات القسوى، مع مراعاة عدم إغلاق محطة الوقود المخالفة لأنها ستكون عقوبة للمواطن أكثر منها عقوبة لصاحب المحطة، ولذلك يتم فرض الغرامات المالية الكبيرة بالإضافة إلى الإحالة لوجود القضاء وصولاً لعقوبة المخالفات الاتجار بمادة مدعومة من قبل الدولة وهي من المخالفات الجسيمة. وأكد الخطيب أن هناك استنفاً دائماً ويومياً لدوريات

صرّح مدير فرع محرقات السوداء خالد طيفور لـ«الوطن» بأنه: «نعم لدينا أزمة بنزين سببها قلة عدد الطلبات الواردة إلى المحافظة بسبب انعدام التوريدات يومياً التي تعود أسبابها إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على سورية حيث لم تتجاوز عدد الطلبات الواصلة إلى المحافظة خمسة طلبات فقط من البنزين و٣ طلبات من المازوت»، مؤكداً أن هناك وعداً

خلال أيام قليلة قادمة بانقراج على مستوى المحافظة علماً أن الدولة قامت باستيراد بنزين أوتكان ٩٥ لكن لم يصل إلى محطات السوداء أي صهرنج منها. هذا وأدى انخفاض الكميات الواصلة من المادة إلى تشنيط السوق السوداء مادة البنزين في المحافظة وخاصة خلال الأيام الثلاثة الماضية حيث كانت على الأرصدة وفي الأشكاف بما يزيد على ٦٠٠ ليرة للتر الواحد.

ولفت الخطيب إلى أن الاتجار الذي يحدث في السوق السوداء يكون في حالات قيام بعض أصحاب التكاسي ببيع مخصصاتهم اليومية من البنزين بقصد تحقيق الربح وهي حالات ليست كثيرة ولكنها موجودة، وتمت متابعة هذه الحالات من قبل دوريات التعمين،